

## اقتصاد

## الدبس لـ«الوطن»: إدخال آلات إلى منشآت في القابون لتشغيلها ريثما ينتهي البحث في التنظيم النهائي للمنطقة

هناك غانم - علي محمود سليمان

صرح رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس لـ«الوطن»، أن الأضرار في المنشآت الصناعية التي تعرضت للسبيل في مدينة عدرا الصناعية تبلغ مليارات الليرات. من دون تحديد رقم دقيق كون عمليات حصر الأضرار وتقديرها بشكل نهائي لم يستكمل بعد، مشيراً إلى أن غرفة صناعة دمشق وريفها سوف تعمل على رفع طلبات المنشآت المضطربة بعد وضع تقديراتها بالكامل.

ولفت الدبس إلى أنه خلال جولة وفد غرفة صناعة دمشق وريفها أمس إلى منطقة القابون الصناعية تم لقاء عدد من الصناعيين أصحاب المنشآت في المنطقة، واستمع لطلبهم التي تشمل تأمين المحولات الكهربائية والمواد الأساسية لإعادة ترميم بعض المنشآت، مؤكداً أن غرفة الصناعة ستقوم بتقديم الطلبات إلى الحكومة لتأمين التيار الكهربائي للمنشآت الصناعية المنتجة حالياً في منطقة القابون الصناعية، والتي يقدر عددها بحوالي ٧٥٠ منشأة صناعية في جميع المجالات من كيميائية وهندسية وغذائية ونسجية، وتنقسم إلى منشآت كبيرة ومتوسطة وصغيرة.



وبين الدبس أن عدداً من أصحاب هذه المنشآت بدؤوا بإعادة إدخال آلات والمعدات إلى منشآتهم لتشغيلها وذلك ريثما ينتهي البحث في قضية التنظيم النهائية للمنطقة وهل سيتم ترحيل المنشآت الصناعية فيها أو إبقاؤها وفق رغبة الصناعيين، مؤكداً أن الفائدة من تشغيل هذه المنشآت حالياً يعود بالنفع على جميع المجالات كونها تساهم في تحريك عجلة الصناعة ورفد الأسواق

الصناعية رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس، وأمين سر اتحاد غرف التجارة السورية محمد حمشو، وعددًا من أعضاء مجلس إدارة الغرفتين، وذلك في إطار سعي غرفة صناعة دمشق وريفها لتذليل الصعوبات التي تواجه الصناعة الوطنية للعودة بها إلى القابون الإنتاجي والصناعي ومعالجة جميع التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتنظيمية واللوجيستية من خلال التنسيق مع الجهات المعنية وذلك لعودة هذه المناطق إلى العمل والإنتاج والتي تشكل رافداً مهماً للاقتصاد الوطني.

وقد أكد الوفد حقوق صناعيي القابون في إعادة اطلاق منشآتهم وأن لا بد من السعي لإعادة المعامل إلى الإنتاج، مشددين على هذه الحصة لعودة الحياة الصناعية إلى هذه المنطقة، متعهدين بأنه سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الكهرباء إلى المعامل والمنشآت والطرق لإعادة اطلاق المعامل لكن بشرط أن يقوم الصناعيون بكتابة تعهد اخلاء عند طلب التنظيم، الأمر الذي اعترض عليه صناعيو القابون. ورأى صناعيون أن الزيارة ايجابية من ناحية عودة المنطقة للصناعة للعمل، لكنها ليست كذلك لجهة عدم إمكانية إعطاء إذن ترميم للمعامل المدمرة، الأمر الذي ترك الصناعيين في حيرة من أزمهم.

## «الفرات»: ٣ آلاف برميل يومياً إنتاج الحقول المحررة

صالح حميدي

وتقوم الشركة بتتبع الخطة وتحديثها باستمرار وبشكل دوري بحسب الواقع الفعلي وظروف الإنتاج والأعمال التي تم إنجازها وأبرزها في حقل النيشان عبر إنشاء محطة تصفية فرعية بطاقة تخزينية أكثر من ١٥٠٠ برميل لمعالجة عملية الفصل للماء والغاز مع خط ترحيل النفط إلى التيم وتشغيل سبع آبار ميكانيكية من أصل إنتاج آبار وتوصيل وتشغيل الآبار على مولدات كهربائية بعد أن كانت تعمل على الجرارارات. كما أنشأت الشركة محطة تصفية فرعية باستطاعة تخزينية تقوى ١٥٠٠ برميل لمعالجة عملية الفصل للماء والغاز وخط ترحيل إلى التيم وإصلاح الشبكة الكهربائية ضمن حقل الشولا وخط التيم الشولا وتشغيل وحدات سطحية تشمل ست آبار.

كما وتعمل الشركة في حقل الورد على تشغيل بئرين من آبار هذا الحقل مع خزانات فصل وتجميع لهذه الآبار وتعمل الشركة في حقل التيم على تجهيز ست آبار من أصل ١٤ بئراً ومحطة فصل فرعية وتوصيلاتها مع المحطة الرئيسية، ولفنت الشركة في تقريرها إلى تعرض منشآتها وحقولها لنحو ١٨٩٧ حادثاً خلال الأزمة ونصف مما يسمى قوات التحالف الدولية منذ الشهر التاسع للعام ٢٠١٤ حتى تاريخه وبلغت الخسائر المادية الإجمالية المباشرة وغير المباشرة مع خسائر نفطية وخسائر تأجيل إنتاج إلى حوالي ١٣,٨ مليار دولار شملت تخریب محطات وخطوط وآبار ومخازن وغيرها.

كشفت شركة الفران للنفط عن إعداد دراسات فنية للآبار في الحقول المحررة واحتياطها النفطي وذلك من قبل المديرية الفنية في الشركة بهدف وضع إستراتيجية مستقبلية تبين الأعمال الفنية المطلوبة لفحص ومراقبة واستمرار الإنتاج من تلك الآبار.

وأشارت الشركة في تقرير لها إلى أن كميات الإنتاج من كافة الحقول المحررة تحترى الثالث من العام ٢٠١٨ بلغ نحو ٣٨٨,١ ألف برميل وبمعدل إنتاج وصل إلى ٣ آلاف برميل يومياً في الفترة الأخيرة. وبين التقرير أن الشركة وضعت خطتها الإنتاجية على أساس متوسط إنتاج ٤ آلاف برميل نفط يومياً و٤ ملايين قدم مكعب غاز للعام ٢٠١٨ في حال توفرت الظروف وبيئة العمل الملائمة وبعد استكمال عمليات التأهيل الإيعاقية للمحطات والمواقع الضرورية لعمليات الإنتاج وذلك بحسب تقريرها للربع الثالث من العام الجاري الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه. وذكر التقرير في تقريرها أن خطتها الإنتاجية تعتمد في المقام الأول على الإنتاج من الآبار التي تنتج حالياً ذاتياً ومن جميع المناطق في الحقول تبعاً لبدء أو حقل السجنان والنعبان والعمر والعزبة مع افتراض تأخير الإنتاج من حقول منطقة التيم والعزبة نظراً للوضع الفني للآبار لكل حقل على حدة.

الوطن

استكمل مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس دراسة مشروع قانون الاستثمار الجديد بعد إعادة عرضه مجدداً، حيث استدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ملاحظات الوزراء المبداءة على المشروع إضافة إلى دراسته من قبل اللجان المختصة ووزارة الاقتصاد.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد حظي المشروع بمجلس مناقشات المجلس نظراً لأهميته المتزايدة للزخروج بقانون عصري متطور للاستثمار، ويتماشى مع متطلبات المرحلة المقبلة لجهة وجود مناخ استثماري محفز، وعوائد للاستثمارات المحلية والأجنبية، وينم من خلاله توجيه الاستثمارات لتحقيق أولويات التنمية الشاملة باعتبارها نقطة ارتكاز أساسية في الرؤية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب.

وحقق المشروع توحيد المرجعية التشريعية الخاصة بالاستثمار في قانون واحد حيث تم التركيز على القطاعات الإنتاجية خاصة

## أحدث عن تهريب زيت زيتون ومواد غذائية «الجمارك»: قضايا التهريب باتجاه الأردن قليلة حتى الآن

عبد الهادي شباط

قائمة لزيت الزيتون، وأن هناك قضايا أبسط تم تسجيلها لتهريب بعض أنواع الدخان وتم ضبطها والتعامل معها فوراً، ومنه لا يمكن الحديث عن حالة تهريب جارية للمنتجات الغذائية باتجاه الأردن، علماً بعبور بعض المنتجات الزراعية المسجوح بها خاصة الحمضيات، حيث كشف المسؤول عن مرور ما بين ٢٠-٤٠ براد حمضيات من معبر نصيب باتجاه الأراضي الأردنية.

وبين أن هناك حالة من الجهورية لدى العناصر في المعبر للتعامل مع كل الحالات والقضايا التي قد تحدث فيما يخص العمل الجمركي وأن هناك تنسيقاً مع الإدارة لزيادة عدد العناصر العاملين في معبر نصيب عبر دعم ضابطة درعا المتواجدة حالياً في السويداء، وتم تخصيص مفرتين منها للعمل في أمانة نصيب، إضافة لتزويد أمانة نصيب بالمعدات والتجهيزات الداعمة للعمل الجمركي وتسهيل الكشف عن المهربات والتعامل معها، إضافة لخطة تعمل عليها الجمارك بالتعاون مع الجهات المعنية لتأمين الممرات والمكاتب المطلوبة والعديد من البنى التحتية خاصة توفر الثقة والأمن.

نقى مسؤول جمركي لـ«الوطن» في معبر نصيب ما تم تداوله مؤخراً من أحاديث عن حركة تهريب لعدد من المواد الغذائية للجانب الأردني خاصة اللحوم وزيت الزيتون والدخان، عبر السيارات والشاحنات الأردنية. وأكد أن عناصر الجمارك يعملون على مدار ساعات عمل المعبر وهناك تعليمات بالتشدد في التعامل مع أي قضية تهريب رغم قلة عدد العناصر المتوفر لدى أمانة المعبر، وأن شدة التفتيش للشاحنات والسيارات العابرة تصل لدرجة تفكيك الأبواب وتفريش محتواها والبحث بشكل دقيق في كل أجزاء الشاحنة أو المركبة الممكن أن تكون مخبئاً للمهربات.

وفي هذا الاتجاه تم ضبط ثلاث قضايا منذ فتح المعبر لتهريب مادة زيت الزيتون ومصادرتها والتعامل معها وفق الإجراءات والقوانين المعمول فيها، وأن إحدى هذه القضايا بلغت قيمتها نحو ٧٥٠ ألف ليرة، مبيناً أن مثل هذا العدد القليل يمثل مؤشراً لظاهرة تهريب

## الفرامة بدل النقاط وإلغاء الجبس في بعض المخالفات بقانون السير قيد الدراسة مجدداً.. مجلس الوزراء يناقش قانون الاستثمار الجديد



ودرس المجلس مشروع قانون تعديل المادة ١٩٩/ من قانون السير والمركبات رقم ٣١/ لعام ٢٠٠٤ لجهة إلغاء نظام النقاط والاستعاضة عنه بغرامة مالية، وكذلك إلغاء عقوبة الحبس التي تترافق بعض المخالفات.

وطالب المجلس من وزارتي الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية دعم صناعة الزجاج وتقديم محفزات وتسهيلات للعاملين الموجودة لإعادة العمل والإنتاج لاستعاضة عن الزجاج المستورد بالمنتج المحلي.

المسؤوليات والأدوار بين الهياكل التنظيمية المختلفة كما نص على إمكانية إحداث المناطق الاقتصادية الخاصة بهدف التوجه نحو تنمية المناطق الأكثر احتياجاً. وفي موضوع آخر طلب المجلس من جميع الهيئات الحرفية والصناعية في المنطقة الصناعية بتل كردي مزاولة نشاطاتهم والعودة للإنتاج خلال مدة ٦٠ يوماً والاستفادة من كل التسهيلات والإعفاءات المقدمة والبنية التحتية لتتارس هذه الغايات الدور الاجتماعي والاقتصادي المنوط بها.

الزراعية والصناعية التي تحقق قيمة مضافة وقادرة على التصدير وتحقيق استمرارية النمو على المدى الطويل، وتم منح حوافز إضافية للمشروعات التي تشغل عمالة إلى حد معين وتعيد الحياة للقطاعات ذات الأهمية. وفيما يخص الخطوات الإجرائية والإدارية، نص المشروع على إيجاد آلية مناسبة لتبسيط إجراءات الاستثمار وتحديد إطارها الزمني ما يجنب المستثمر مواجهة أية عوائق إدارية لدى الجهات المعنية بالترخيص أو أي إساءة للوقت، وتم التركيز على تحديد

## مجاور «مداد» لتتعايف الاقتصادي في سورية.. والمطلوب:

# إعادة تعريف دور الدولة الاقتصادي ودور العام والخاص ومقاربة مختلفة للاستثمار

## إعادة هيكلة الموازنة والقطاع المالي وتحريره من القوانين التقليدية.. والتعافي يتطلب تجنب التردد

الوطن

محور الأولويات والرهانات القطاعية في مرحلة التعافي، ومحور القطاع المالي والتمويل، والمحور الوظيفي وإعادة تعريف دور الدولة الاقتصادي ودور القطاع العام والخاص، وأخيراً محور السياسات والإستراتيجيات التنموية.

### أولويات ورهانات

بينت الدراسة أن التجارب التي خاضتها دول كثيرة عاشت حروباً داخلية وصراعات محلية؛ تفيد بأن مرحلة التعافي تحتاج إلى منظور مختلف لجهة ما يتعلق بترتيب الأولويات القطاعية، إذ إنه وفي ضوء محدودية الموارد الاقتصادية والمالية الحكومية وندرتها وارتفاع تكلفتها، يصبح غير عملي أو غير موضوعي توزيعها على جبهة واسعة من مجالات الاستثمار والتوظيف؛ ذلك لأن الهجوم بموارد قليلة على جبهة واسعة من الاستثمارات سيؤدي في ضوء انخفاض كتلة التوظيف بالمقارنة مع الحاجة، إلى ضعف كفاءة رأس المال، وبالتالي لن يكون لها أي أثر أو دور تنموي واضح النتائج والتأثير، ما يعني ضرورة التوجه نحو خيار توظيفي واستثماري بديل، ينطلق من ضرورة التركيز الحكومي على استثمار وتوظيف الموارد المتاحة (القليلة) في قطاعات وأنشطة ذات طابع أو مضمون إستراتيجي بالنسبة للدولة والمجتمع، مع ضرورة توجيه الدولة بقوة في الوقت ذاته نحو تحفيز القطاع الخاص لسد العجز الاستثماري والتمويلي للقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. وفي هذا الإطار، رأى الباحث أنه يتعين على الدولة إعادة توجيه برامج واعتمادات الإنفاق والتمويل العام عبر الموازنة العامة للدولة نحو تطوير قطاع التربية والتعليم، وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية للمؤسسات الحكومية

سلط مركز دمشق للبحوث والدراسات الضوء على التعافي الاقتصادي في سورية بعد الحرب، إذ نشر أمس دراسة للكتور مدين علي (أستاذ جامعي في كلية الاقتصاد) بعنوان «نحو إستراتيجية عمل للتعافي الاقتصادي في سورية: مدخل مقترح لبدء مرحلة إعادة البناء والنمو لما بعد الحرب».

استهل الباحث دراسته بالتأكيد أن عملية الإقلاع الاقتصادي والنهوض ليست عملية بسيطة وسهلة؛ ذلك بسبب أن حجم الموارد محدود، وبعضه مشروط، في الوقت الذي يبلغ فيه حجم الخسائر والاستحقاقات نسبياً كبيرة، وسقوفاً عالية، ما يعني ضرورة تبني إستراتيجية اقتصادية وتمويلية رصينة، بعيدة عن الشعارات والمأسوات، تنطلق من الواقع والضرورات، وبأولويات عمل عقلانية، تستند إلى تقييم خبير وتقنوقراط وطنيين، لديهم الفهم والدراية والجرأة العلمية، وتدرك بصورة كافية أن ما قبل الحرب ليس كما بعدها، وأن عملية إعادة إنتاج الماضي أو المنظومة يعد هماً كبيراً، وأن الزمان على منحنى وسياسات اقتصادية، ويطوي على نتائج ومخرجات كارثية.

بناءً على أساس التحليل والاستشراف من الحرب والدمار والعقوبات الدولية على سورية، يرى الباحث أنه لا بد من الانطلاق كمخول أو للتعافي الاقتصادي والمالي من إستراتيجيات ما تنطلق من أولويات لا يفتي تقديدها والدفع نحو العمل بها أهمية قطاعات وأنشطة أخرى، عرضها ضمن أربعة محاور تضم



مؤسسات القطاع العام الإستراتيجية التي تتطلب بصورة عاجلة إعادة هيكلة وحوكمة طبقاً لمعايير الحوكمة الاقتصادية العالمية.

### الإستراتيجيات التنموية

ختاماً، بينت الدراسة أن مرحلة التعافي الاقتصادي في سورية تحتاج إلى تبني سياسات اقتصادية (تقنية ومالية) وتشريعية، تضمن الاستقرار المالي والتقدي، وتحول دون السماح بارتفاع معدل التضخم عن حدود أهدافية، تساعد في تنشيط الطلب الفعال، وتسريع وتائر دورة أو حركة النقد، وكفاءة الاستثمار والتوظيف، كما تحتاج العمل بصورة مكثفة لتوفير شروط ومتطلبات الاستثمار الموضوعية، والتي لا تنحصر في حدود منح الإعفاءات الضريبية، أو تقديم

عن طريق الإصدار النقدي والاقتراض الداخلي، أم الاعتماد على عمليات الاستدانة والاقتراض الخارجي. بالإضافة إلى صياغة سياسة مالية وتقنية محكمة لجهة ما يتعلق بتوظيف دعائم الاستقرار النقدي والمالي، وضبط معدلات التضخم ضمن حدود استهدافية، واسترداد المال العام الذي بُدأ واستُجيب طوال سنوات الحرب وقبلها، وتخفيف الجهاز البيروقراطي للدولة؛ ذلك عن طريق إعادة هيكلة البنى والإدارات والقوى البشرية، وفي ذلك من عمليات دمج وتصفية وتسيير الحلقات البيروقراطية والهياكل الإدارية الوسيطة، التي تترق الموازنة العامة للدولة، وتنتسب في استنزاف مقدراتها، في الوقت الذي لا تقدم أي خدمة حقيقية أو قيمة مضافة.

### دور العام والخاص

رأى الباحث أن مرحلة التعافي تتطلب حسم الخيارات وتجنب التردد؛ ذلك عن طريق تبني إستراتيجية واضحة، لجهة ما يتعلق بتحديد وظائف الدولة وقيلها، وتخفيف الجهاز البيروقراطي للدولة؛ ذلك عن طريق إعادة هيكلة البنى والإدارات والقوى البشرية، وفي ذلك من عمليات دمج وتصفية وتسيير الحلقات البيروقراطية والهياكل الإدارية الوسيطة، التي تترق الموازنة العامة للدولة، وتنتسب في استنزاف مقدراتها، في الوقت الذي لا تقدم أي خدمة حقيقية أو قيمة مضافة.

والخدمية، نظراً لخصوصية العمل في القطاع، وحاجته الماسة للمواكبة الدائمة والمستمرة، والتكيف تنظيمياً وتكنولوجياً وحوكيمياً مع المعايير الدولية. كما تنطلق من إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، تحديداً لجهة ما يتعلق بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وفي ضوء إعادة هيكلة واجبة ومطلوبة للاقتصاد والإدارة، تتطلب بدورها تغييراً في الدور المفترض للقطاع العام والخاص ورهانات الدولة التنموية، وأولويات الإنفاق العام القطاعية، لجهة إعادة توزيع الاعتمادات المالية بصورة تستهدف قطاع التربية والتعليم والصحة والزراعة والصناعات الزراعية، وتحسين كفاءة مصادر الإيرادات الطبيعية من ضرائب ورسوم وعوائد أملاك الدولة، والتقليل من درجة ومستوى الاعتماد على مصادر التمويل الاستثنائية، سواء أكان ذلك

القطاعات الأكثر أهمية في مرحلة التعافي الاقتصادي، إذ لا يمكن للدولة أن تبدأ عملية البناء، دون أن تتوفر لها مصادر التمويل والمورد المالية بصورة مطلوبة بالحد الأدنى لتمويل الإنفاق، وفي ضوء الندرة النسبية للموارد والشح الذي أصاب مصادر التمويل الطبيعية، أصبح من الضروري أن تتبنى الدولة إستراتيجية عمل مختلفة على مستوى قطاع المال والتمويل تنطلق من إعادة هيكلة القطاع المالي والتمويلي بصورة تساعد في تحفيز هذا القطاع وتقويته، وتحويله إلى رافعة حقيقية وذراع قوية للنهوض الاقتصادي والتعافي، وإعادة النظر في النظام المصرفي والقوانين التي تحكم سير العمل فيه، تحديداً المصارف العامة (لجهة ما يتعلق بالبنية التحتية والتكنولوجية ونظام الحوافز والرواتب والتعويضات)، وتحرير هذا القطاع من القوانين التقليدية التي تحكم بقية القطاعات الاقتصادية

التي باتت بمعظمها مهتلفة وتاريخية، وتطوير قطاع الصحة، وتطوير وتحفيز قطاع الزراعة والصناعات الزراعية. أما بالنسبة لبقيّة القطاعات الاقتصادية (الصناعة والسياحة والتطوير التقني والتكنولوجي والنقل والتجارة الداخلية والخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير)، فيُعد ضرورياً في مرحلة التعافي الاقتصادي أن تتجه الدولة بقوة نحو تحفيز القطاع الخاص المنظم والمحكوم، وفق الأصول والمعايير الدولية، للاستثمار بقوة في هذه القطاعات وسد فجوة العجز المالي والتمويلي الناتج عن محدودية موارد الدولة، على أن ينحصر دور الدولة في البقاء كمسرف مراقب وضامن لتنفيذ المعايير والنظم عن طريق القوانين والتشريعات.

### التمويل

بينت الدراسة أن قطاع المال من